وطاهره او كان غيره احوج منه او حدثه اغلظ لان المالك احق بماله
ولا يؤثر به غيره لانه لا يجوز له ضمن ذلك عند حاجة الطاهر او العطش
واما الايثار اغا شرع في حظوظ النفوس لا فيما يتعلق بالقرب الكاملة
محترما فيؤثر به حفظا لحرمته الروح حتى لو ادى الى هلاكه كان هدرا او كالقاتل
لنفسه او غيره لحرمه الروح حتى لو ادى الى هلاكه كان هدرا او كالقاتل
للغير من حر او برد او جد او ثوب غيره وقوله ان فضل وجاز
فقد تمن زيادته وبرد ومرض اي يتيمم بفقد ما تمن وبرد
او مرض يخشى به المحدور ان غسل وضئ اي وجد والمحذور كخوف
شين لعضو ظاهر وهو ما يبدو وحسن الملمنه عاليا والشين
الاثر المستكره من تغير لون وخول واسوداد شاف وتغيره
تبقع وله تزيد وخرج بالفاحش اليسير كقليل سواد واثر
جدري بالظاهر الباطن وان فحش شينه والبطوني البرد
اي وكبطون البرد وان لم تزد العلة واغا يبيح له البرد والمرض
اليتيمم ان قال طبيب بروي اي تغلب روايته انه يخشى منه
المحذور فان كان عارفا بالطب اكتفى بمعرفته فان لم يكن عارفا
به ولم يجد طبيبا غيره كلام ذكرته في الاصل وزدت عليه
ما يتعلق به في الحاشية على شرح الشيخ ولي الدين العراقي
والتقط بطبيب واحد لان طريق ذلك الرواية مراجعة
الاتمام بانبرد او المرض على الخوف من المحذور مرئ اي خلل
كصداع ووجع ضرس فلا يتيمم له لانه واجد للماء قادر على
استعماله بلا ضرر شديد ويتيمم بسبب جرحه والكسر
والقلع في محل الظهر للنصر رمز زيادته اي هذه
حشية المحذور فان عم ذلك اعضاء الطهر تيمم فقط
والا يتيمم مع غسل ما صح من اعضاء الطهر لان علة تيمم
العضو لا تزيد على فقده ولو فقد وجب غسل
الباقي ودخل فيما مع ما تحت اطراف الساتر
فيجب غسل ما يمكن غسله منه ولو بمصر
حرقة عليه فان تعذر امسته ماء بلا اراقته
ومسح عمما الساتر محل الفرض بالماء ان تضرر
بنزعه او جبيره وكان المستتر من اعضاء الطهر ايا للمسح فاصر
واما تيممه فلا يمنع المضرور [illegible] وخرج بالماء التراب فلا يمسح به

فلا يؤثر بالوضوء حتى الله سبحانه

وجاز لطاهر وهو المالك الماء ان لم يؤثره به مالكه عمم

المحذور بالمعجمة والمهملة

وان كان العذر في بعضه التيمم ان ضعيف فلا يؤثر فوق حاجة الماء
فان تاثيره فوقه معهود في الخلق كتيه بئس حر وجامس الحلاق وفهم من
التقييد بالساتر انه لو لم يستر لم يجب المسح بالماء اذ لا فائدة فيه بل كما يأتي
في مسح الساتر يجب مسحه بالتراب ان كان في محل التيمم لما مر فيه
واحتمال وشرط الساتر ان يكون فيه من الصعيد الا لا يمشه
للاستمساك وان يضعه على طهر والا وجب تزعه ان امكن فان لم يمكن
مسح عليه للضرورة ووجب القضاء كما سياتي وساتر اي ستر محل
العذر الجبيرة بالماء خشية كالخشب لا يجب لبسه على الشطر الذي يراعفه
للحدث كي يكفي لوضوئه بل مسح الخشب ما قلت عن قلة وضوئه
مع غسل رجليه لان المسح في الموضعين رخصة فلا يليق بها تحتم
ذلك ما دام امر مسح عمة الساتر مدة دوامه على محل العذر الى
ان يزول فلا يتقيد بعادة كمسح الخف ان الرخصة وردت على مقيده
وانما يتيمم ويمسح الماوقت مثله العضو المعتل لانها بدل لان
عن غسله فيعقد نيتها في الغسل على غسل السليم او يوخر حماغه
او يوسطهما او يخالف ذلك بينهما لعدم اشتراط الترتيب فيه
ذلك في الوضوء لكن لا بد على عضو حتى لكل طاهر اصلا وبدلا
رعاية للترتيب فيه وافهم كلامه انه لو كانت العلة على اكثر من عضو
فالتيمم تحته كل عضو وليل يتيمم وقت غسله نعم ان كانت في
يديه او رجليه كفاه تيمم واحد لعدم تحتم الترتيب بينهما
ثم يعد ان ادى تيممه للعلة المكمل بالماء فرضا ولم يعد بخلاف
ما لو تيمم وان تعدد كل فرض وان اضم الله تعالى لا يودي
غير فرضي وتوافل مع الذي يتلوه اي العضو من غسل ومسح في الوضوء
رعاية للترتيب بخلاف الغسل الترتيب فيه وهذا ما صححه الرافعي
وصحح النووي انه لا يعيد الا التيمم كما في الغسل لان الوضوء كامل
يعاد فكذا بعضه واغا اعيد التيمم لضعفه عن اداء الفرض
بالبطلان والالم يتعلل به والله اعلم باطل وخرج بالفرض النفل
فلا يعيد له شيا وسياتي اما ذا احدث فيعيد الطاهر كله والمسح
بعده وقيل يغسل رجليه فقط والوضوء معفى عما الذي يتلوه
[illegible] بالماء كما للوزن اي عند بريه لبطلان تيممه
رعاية الترتيب اما ما قبل المحذور وما معه فلا يجب غسله

لان مسح الساتر رخصة تابعة لطهارة مما المسح فيه وبعد العذر منتف عند انتفاء المتبوع

بدل لانها بدل لان عن غسله حالة الترتيب في غير هذا الشرح ان التيمم بدل من غسل الجرح والمسح بدل عما اخذ تيمم من الصحيح حتى لو لم تأخذ شيا لم يجب مسحها

Copyright © King Saud University